



## مرقت زكريا

باحث في الدراسات الإيرانية

طالبة دكتوراه بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة القاهرة

# تأثير تطور العلاقات الصينية - الإيرانية على المنطقة العربية

## مقدمة :

أشارت الزيارة التي قام بها الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي في منتصف فبراير ٢٠٢٣ الكثير من التساؤلات حول مدى تطور العلاقات بين طهران وبكين منذ بدء ولايته في أغسطس ٢٠٢١، ولاسيما أن حكومته اتبعت توجهاً منحازاً بشكل نسبي لكل من روسيا والصين. وهو ما جاء إثر فشل حكومة الرئيس الإيراني السابق حسن روحاني في العودة إلى الاتفاق النووي مع مجموعة (٤ + ١) بالإضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وبرز تيار سياسي داخل إيران يُعول على ضرورة تعزيز العلاقات مع الشرق لتحسين الأوضاع في إيران على كل الأصعدة.

## تساؤلات الدراسة :

تتمحور المشكلة البحثية للدراسة حول مدى تأثير تطور العلاقات الصينية - الإيرانية على الأوضاع في المنطقة العربية، وهو ما يمكن على أثره طرح بعض التساؤلات الفرعية التي تتمثل في:

١- ما هي أبرز مجالات تطور العلاقات الصينية - الإيرانية؟

٢- ما هي أبرز ملامح تأثير تطور العلاقات الصينية الإيرانية على المنطقة العربية؟

٣- كيف يمكن الحد من بعض التداعيات السلبية التي يفرضها تطور العلاقات الإيرانية - الصينية على المنطقة العربية؟

## الإطار الزمني للدراسة :

تبدأ الفترة الزمنية للدراسة منذ عام ٢٠٢١؛ حيث تولى الرئيس الإيراني الحالي إبراهيم رئيسي، الذي تبنى

وهو ما تطورت على أثره العلاقات بين بكين وطهران في المجال السياسي والعسكري والأمني والاقتصادي، وكان لذلك تأثيرات ملحوظة على المنطقة العربية، نتيجة انخراط كل من إيران والصين في هذه المنطقة والعلاقات القوية التي تربط الدول العربية بهاتين الدولتين. وبالنظر إلى التداعيات التي من المتوقع أن تُطال الدول العربية بسبب تنامي العلاقات بين طهران وبكين، يمكن طرح بعض المقترحات التي يمكنها الحد من هذه النتائج السلبية وتعزز من نظيراتها الإيجابية.

## أهداف الدراسة :

١- التعرف على أبرز ملامح تطور العلاقات الإيرانية الصينية.

٢- عرض لأهم تداعيات تطور العلاقات بين إيران والصين على المنطقة العربية.

٣- اقتراح مجموعة من الحلول للحد من التأثيرات السلبية الناتجة عن تطور العلاقات على المنطقة العربية.



## تأثير تطور العلاقات الصينية - الإيرانية على المنطقة العربية

### مرقت زكريا

وسوف يتم عرض هذه الدراسة من خلال  
العناصر التالية :

١- أبرز ملامح تطور العلاقات الإيرانية - الصينية .  
٢- تأثير تطور العلاقات الصينية - الإيرانية على  
المنطقة العربية .

٣- مقترحات لمواجهة بعض التداعيات السلبية الناتجة عن  
تطور العلاقات الصينية - الإيرانية على المنطقة العربية.

**أولاً- أبرز ملامح تطور العلاقات الإيرانية -  
الصينية :**

١- العلاقات السياسية :  
تنبع رغبة إيران من وراء تطوير علاقتها  
السياسية مع بكين من أهداف وملامح عدة، يمكن  
توضيحها فيما يلي :

**أ- بروز اتجاه مؤيد لتعزيز العلاقات في  
إيران:** أظهرت الحكومة الثالثة عشرة بقيادة إبراهيم  
رئيسي - المحسوبة على التيار المتشدد في إيران - رغبة  
كبيرة في تحسين العلاقات مع الصين منذ مجيئها إلى  
السلطة في أغسطس لعام ٢٠٢١، على خلفية اعتبارها  
هذه الأخيرة بمنزلة الشريك الاستراتيجي العالمي الأهم  
بالنسبة لإيران. فرغم عدم زيارة الرئيس الصيني شي جي  
بينج إيران في أثناء زيارته المملكة العربية السعودية في  
ديسمبر ٢٠٢٢، فإنه قام بدعوة الرئيس الإيراني إبراهيم  
رئيسي لزيارة الصين منتصف فبراير ٢٠٢٣، الأمر الذي  
يكشف عن المكانة المحورية التي تحتلها طهران بالنسبة  
لبكين في هذا الإطار (٣).

وتزامن ذلك مع تعثر مفاوضات العودة إلى خطة العمل  
الشاملة المشتركة بين إيران ومجموعة (٤+١) والولايات  
المتحدة الأمريكية بشكل غير مباشر، الأمر الذي أدى  
لتقوية الأصوات الداعمة للتوجه نحو الشرق، ولاسيما  
فيما يتعلق بروسيا والصين، بل وأعلن المتشددون في  
إيران أنه لن يُسمح لأي اقتتال داخلي بإفشال هذه المهمة،  
على خلفية رغبتهم في تأمين المصالح الاقتصادية  
والاستراتيجية لإيران (٤).

**ب- مواجهة واشنطن:** رغم حالة الاستياء التي عبّر  
عنها عدد من الساسة الإيرانيين لتركيز السياسة الخارجية

استراتيجية تقوم على الانفتاح على دول الجوار وكذلك دول  
المحور الشرقي المتمثل في الصين وروسيا، ولاسيما بعد  
الخروج الأمريكي من خطة العمل المشتركة الشاملة في مايو  
عام ٢٠١٨ وحتى الآن.

### الإطار النظري للدراسة :

يعتمد الإطار النظري للدراسة على النظرية الواقعية  
الجديدة وخاصة الجزئية التي تحدث عنها عالم السياسة  
الأمريكي ستيفن والت بشأن المزايا التي يمكن أن تحصل  
عليها الدول الإقليمية والصغرى بسبب تحالفها وتضامنها  
مع القوى الكبرى، وهو ما ينطبق على العلاقات المتنامية  
بين الصين وإيران على جميع الأصعدة. وفي هذا السياق،  
يكشف والت عن أن الدول الصغرى تتضامن مع الدول  
الكبرى لموازنة التهديد الذي يمكن أن تتعرض له من قوة  
كبرى أخرى، وأن ذلك من شأنه أن يوسع من هامش الحركة  
والمناورة المتاح أمام هذه الدولة الصغيرة في ظل النظام  
الدولي الذي يتسم بالفوضى (١).

فانطلاقاً من مبدأ الفوضى، وغياب وجود سلطة عليا  
يمكنها تنظيم التفاعلات فيما بين الدول، تُعد التحالفات  
وسيلة جيدة في هذا الإطار، لأن كل دولة ليس لديها خيار إلا  
أن تضع مصالحها فوق مصالح الدول الأخرى قاطبة. كما  
أن جوهر معضلة الأمن لدى الواقعية الجديدة يتضح في أن  
معظم الخطوات التي تتخذها بعض القوى الكبرى لتحقيق  
أمنها يُخصم من رصيد القوة الموجود لدى القوى الأخرى،  
لأن القوة في العلاقات الدولية نسبية وليست مطلقة (٢).

وفي سياق تطبيق هذه الفكرة على الحالة محل الدراسة  
نجد أن إيران اتخذت من التعاون الاستراتيجي مع الصين  
أداة للتغلب على العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها  
من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، وهو الأمر الذي حقق  
مصالح مزدوجة بالنسبة لكل من بكين وطهران؛ حيث أدى  
ذلك إلى تعزيز قدرة الصين على مزاحمة الوجود الأمريكي  
 بالمنطقة، وفيما يتعلق بطهران فأدى ذلك إلى تطوير  
علاقتها مع الدول العربية، وهو ما اتضحت أبرز مؤشرات  
في دور الوساطة الذي قامت به الصين لصالح استئناف  
العلاقات الدبلوماسية بين طهران والرياض والتي كانت  
مقطوعة منذ عام ٢٠١٦.

## ٢- العلاقات العسكرية والأمنية:

تحتاج إيران إلى الصين والعكس صحيح من الناحية العسكرية والأمنية، انطلاقاً من مجموعة من المحددات يتمثل أبرزها في:

**أ- تعزيز الاستقرار في غرب آسيا:** ترى إيران أنه بالنظر إلى أن آسيا هي مركز التغيرات العالمية الناشئة، فإن الحفاظ على السلام وتعزيزه في هذه المنطقة الشاسعة ليس خياراً فحسب بل ضرورة أيضاً. ومن ناحية أخرى، تخشى طهران أن يحدث أى نوع من التوتر مع الصين في هذه المنطقة نتيجة سعى إيران لتعزيز نفوذها في عدد من دول المنطقة، في حين أن هذه الأخيرة مهمة للغاية بالنسبة لبكين نتيجة رغبتها في تعزيز مصالحها الاستراتيجية في هذه المنطقة، وهو ما طالبت على أثره بعض التيارات السياسية في إيران بالتصرف بعقلانية لتجنب حدوث مثل هذا التوتر مع الصين<sup>(٨)</sup>.

وبالنسبة للصين أدت الحساسيات المتعلقة بأمن نقل الطاقة والحاجة إلى توفير الأمن لمشاريع البنية التحتية ونقل البضائع في إطار مبادرة «حزام واحد وطريق واحد» إلى زيادة التعاون الأمني العسكري مع حكومات غرب آسيا، خاصةً دول مجلس التعاون الخليجي. وفي ظل تراجع الدور الأمريكي في المنطقة رأت بكين أن هناك فرصة جيدة لتعزيز دورها، بالإضافة إلى زيادة معدل الاستثمارات مع هذه الدول، ولاسيما فيما يتعلق بتجارة السلاح، وهو الأمر الذي من شأنه أن يجعل توازن القوى يميل لمصلحة دول مجلس التعاون الخليجي في مواجهة إيران<sup>(٩)</sup>.

**ب- مبيعات السلاح:** تظهر مراجعة العلاقات بين بكين وطهران أن هذه الأخيرة كانت من أكبر مستوردي السلاح من الصين، ولاسيما خلال فترة الحرب العراقية الإيرانية. وفي هذا السياق، تكشف إحدى الدراسات عن أنه منذ عام ١٩٨٢ حتى عام ٢٠٠٤، زودت الصين إيران بما قيمته ٣,٨ مليار دولار من الأسلحة التقليدية، بما يتضمن معدات المدفعية والدبابات الثقيلة. ومن ناحية أخرى، زوّدت إيران الصين بأسلحة سوفيتية الصنع كانت قد صادرتها من العراق خلال الحرب، فضلاً عن بعض الطائرات الأمريكية المتقدمة الصنع (بما في ذلك فانتوم إف ٤) التي تم تزويد إيران بها خلال فترة حكم الشاه<sup>(١٠)</sup>.

الإيرانية لحكومة رئيسى على الشرق، وأن ذلك سوف يؤدي لفقدانها التوازن الطبيعي والصحيح بين الشرق والغرب، إلا إنه مازال هناك طيف واسع في إيران يُعوّل على ضرورة استغلال العلاقات مع الصين كورقة ضغط في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الغربيين<sup>(٥)</sup>.

يأتى ذلك في ظل سعى إيران لتعزيز العلاقات مع موسكو أيضاً في ظل التوترات الغربية الروسية جرّاء العملية العسكرية الروسية الخاصة في أوكرانيا، الأمر الذى أشارت بعض التقديرات على أثره إلى أن إيران تتجه لتأسيس ما يشبه التحالف مع كل من موسكو وبكين لمواجهة الضغط الدبلوماسى والعقوبات الاقتصادية من قبل الغرب<sup>(٦)</sup>.

## ج- التنسيق المشترك في منطقة الشرق الأوسط:

أكدت بعض التقديرات أنه في الوقت الذى تتنامى فيه العلاقات بين إيران والصين، تحاول دول الخليج العربى تطوير علاقاتها مع كلا الطرفين، الأمر الذى تجلت أبرز ملامحه في عودة كل من السفير الإماراتى والكويتى إلى طهران واستئناف العلاقات الإيرانية السعودية بوساطة صينية، الأمر الذى تبلور في اتفاق عُقد في ١٠ مارس ٢٠٢٣ فى بكين، بالتوازي مع عودة الحليف الإيرانى في المنطقة المتمثل في سوريا إلى جامعة الدول العربية وحضور الرئيس السورى بشار الأسد للقمّة الـ ٣٢ بجدة في ١٩ مايو من العام الحالى. وهنا، يمكن القول إن الانخراط الصينى أسهم في ضمان استقرار منطقة الشرق الأوسط، باعتبارها من أهم المناطق المُصدّرة للنفط اللازم لاستمرار النمو الاقتصادى للصين، تقابله رغبة مماثلة من قبل كل من إيران ودول الخليج، ولكنها متباينة الأهداف.

فى الوقت الذى ترغب فيه إيران بانخراط الصين فى المنطقة لتعزيز المنافسة مع النفوذ الأمريكى المتراجع بالفعل، على خلفية معارضة واشنطن للتأثير الإيرانى المتصاعد فى الدول العربية من خلال الجماعات المسلحة التابعة لها والتي تتهمها السلطات الأمريكية بزعزعة الاستقرار بالمنطقة، تهدف دول الخليج العربى لتعزيز علاقاتها مع بكين لملء الفراغ الناجم عن انسحاب القوات الأمريكية من بعض دول المنطقة مثل أفغانستان والعراق، وتحجيم النفوذ الإيرانى المتزايد فى هذا الإطار<sup>(٧)</sup>.



المفروضة على الصادرات والواردات الإيرانية من المعدات والعتاد ذات الصلة بالصواريخ بموجب نظام التحكم فى تكنولوجيا الصواريخ (MTCR) والمشتريات التابعة لخطة العمل الشاملة المشتركة (JCPOA) فى ١٨ أكتوبر لعام ٢٠٢٢ و ٢٠٢٥ على التوالي (١٢).

### ٣- العلاقات الاقتصادية :

تتضح أبرز ملامح تطور العلاقات بين إيران والصين على الجانب الاقتصادى من خلال مجموعة من الأبعاد تتمثل فيما يلي:

**أ- الاتفاقيات اللاحقة على زيارة رئيسى لبكين:** وقع الرئيسان الإيراني والصينى خلال زيارة إبراهيم رئيسى إلى بكين ٢٠ اتفاقية اقتصادية وأمنية فى مجالات عدّة يتمثل أبرزها فى التجارة والنقل وتكنولوجيا المعلومات والسياحة والزراعة والاستجابة للأزمات - والتي تصل قيمتها إلى مليارات الدولارات. وكشفت بعض التحليلات عن أنه من المتوقع أن تستثمر الصين فى مشاريع اقتصادية إيرانية من قبيل تأسيس نظام سكة حديد فائق السرعة يربط بين طهران ومشهد وإدخال بعض التطورات على مطار الإمام الخمينى (١٣).

ورغم ذلك، نُوهت بعض التقديرات الصينية إلى إنه يمكن أن تتطور العلاقات الاقتصادية بين طهران وبكين إلى ما هو أفضل من ذلك، إذا تم رفع العقوبات الاقتصادية الغربية عن إيران، ولاسيما أن موقع إيران الجغرافى ومواردها الهيدروكربونية والبنية التحتية للاتصالات من شأنها أن تخلق ظروفًا جيدة للاستثمارات الصينية.

وأقرت هذه المصادر الصينية بأنه لى تحقق إيران الاستفادة القصوى من اتفاقية الـ ٢٥ عامًا بين طهران وبكين يجب على حكومة رئيسى اتباع سياسة خارجية تصالحية مع جوارها والعالم وتوفير الشروط اللازمة لوجود جميع الشركات الأجنبية فى إيران. وحينها ستسعى الصين لاستخدام كل الأدوات المتاحة لزيادة وجودها ونفوذها فى المنطقة بشكل عام خاصة فى إيران (١٤).

**ب- تعزيز التبادل التجارى:** أفاد تقرير لمركز الإحصاء الإيرانى بالتزامن مع زيارة إبراهيم رئيسى لبكين فى فبراير ٢٠٢٢ بأن الصين تُعد الشريك التجارى الأول لطهران والتي استثمرت نحو ١٦٢ مليون دولار فى السنة الأولى من رئاسة

وأفادت بيانات صادرة عن معهد استوكهولم الدولى لأبحاث السلام بأنه خلال الفترة اللاحقة على عام ٢٠٠٦ زودت الصين إيران بصواريخ مضادة للسفن، وصواريخ أرض-جو محمولة، وناقلات جند مدرعة، وأنظمة صواريخ أرض-جو، ورادارات بحث جوى، وزوارق صواريخ كاتاماران - وهى الأنظمة العسكرية التى لطالما مكنت إيران من السيطرة على مضيق هرمز. وبدأت إيران فى مارس ٢٠١٠ فى تصنيع صاروخ « نصر ١ » المضاد للسفن من تصميم صينى. وقبل أربع سنوات فقط، خلال حرب لبنان عام ٢٠٠٦، قُتل أربعة جنود من البحرية الإسرائيلية على يد صاروخ إيرانى مشتق من صاروخ كروز الصينى المضاد للسفن (C-802) دون سرعة الصوت الذى أطلقه الوكيل الإيرانى فى لبنان المتمثل فى جماعة حزب الله.

ولكن لم تُرد أى أنباء عن سعى إيرانى للحصول على أسلحة صينية منذ رفع الحظر الدولى الذى كان مفروضًا على إيران فيما يتعلق بشراء الأسلحة منذ عام ٢٠٢٠، ربما بسبب مشكلات طهران الاقتصادية ورد الفعل العكسى المُحتمل من خصوم إيران، لكن صناعة الدفاع الإيرانية تواصل إبداء الاهتمام بالأسلحة الصينية، ولاسيما فيما يتعلق بالطائرات المقاتلة (١١).

**ج- سعى إيرانى للحصول على التكنولوجيا العسكرية الصينية:** تحظى التكنولوجيا الصينية العسكرية بأهمية كبيرة لدى إيران، ولاسيما فيما يتعلق بتكنولوجيا الطائرات بدون طيار أو ما يعرف بتكنولوجيا الاستخدام المزدوج. وبالإضافة إلى ذلك، كشفت بعض التقارير العسكرية عن أن الصين أتاحت لكل من إيران وباكستان الوصول إلى نظام (BeiDou) للملاحة عبر الأقمار الاصطناعية لأغراض عسكرية. ورغم أن الصواريخ الباليستية الإيرانية الحالية تعتمد على آليات التوجيه بدلاً من الأقمار الاصطناعية، يمكن لـ (BeiDou) مساعدة القوات المسلحة الإيرانية فى تحديد مواقع الإطلاق والمواقع المستهدفة.

كما زودت الشركات الصينية شركة تكنولوجيا الطرد المركزى الإيرانية بمنتجات الألومنيوم المستخدمة فى تصنيع أجهزة الطرد المركزى، ومن المتوقع أن تتوسع عمليات نقل التكنولوجيا المتعلقة بالصواريخ وبرنامج إيران النووى بشكل أكبر بعد انتهاء القرار ٢٢٣١ بالقيود

٤٠٠ مليار دولار في كل قطاعات الاقتصاد الإيراني، على أن تشمل مجالات التعاون فيها قطاع الطاقة ولاسيما فيما يتعلق بالنفط الخام (الاستخراج والنقل والتكرير)، والطاقة النووية والبتروكيمياويات.

أما فيما يخص البنية التحتية، فستقوم الصين بالاستثمار في قطاع النقل وتطوير السكك الحديدية، والمطارات والموانئ. كما سيركز التعاون في إطار الاتفاقية على تطوير القطاع المصرفي واستخدام العملة الوطنية، فضلاً عن مكافحة غسيل الأموال والجريمة المنظمة.

وأكدت الدولتان أن هذا الاتفاق سيكون منصة رئيسية للتعاون في مجالات أخرى مثل التكنولوجيا، والسياحة، والعلوم وتبادل الخبرات التدريبية فيما يتعلق بالقوى العاملة والتفاعل بين وكالات القطاع العام والخاص بما يؤدي لتحسين مستوى المعيشة ومكافحة الفقر. ومن هنا، يمكن لهذه الصفقة أن تسهم في تعزيز مصالح طهران المالية والاستراتيجية في آسيا، فضلاً عن تأكيد محورية دورها في إطار مبادرة الحزام والطريق الصينية (١٧).

**هـ - تعزيز الدور الإيراني في مبادرة الحزام والطريق:** المبادرة هي عبارة عن سياسة طويلة المدى وبرنامج استثمار يهدف إلى تطوير البنية التحتية وتسريع التكامل الاقتصادي للبلدان الواقعة على طول طريق الحرير التاريخي التي تم إعلانها خلال فترة التسعينيات، ولكن حدثت فترات ملموسة فيها مع مجيء الرئيس الصيني الحالي شي جين بينج في عام ٢٠١٣. وفي هذا السياق، تُعد إيران ذاتها - انطلاقاً من موقعها الجغرافي المتميز الذي يربط بين الشمال والجنوب - بمنزلة محور أساسي في هذه المبادرة (١٨).

وبالإضافة إلى ما سبق، ترى إيران أنه من خلال وجودها في مبادرة الحزام والطريق يمكنها إنشاء شبكة إنتاج ودعم كبيرة في أسواق الشرق الأوسط والاتصال بسوق تضم ٤٠٠ مليون عميل عبر طهران. كما يُعد التعاون الجمركي الإيراني مع الصين إحدى خطط طهران الأخرى للتعاون في إطار طريق الحرير، فمن خلاله يمكن نقل البضائع من الصين ودول أخرى في المنطقة من إيران إلى أوروبا، وهو الأمر الذي تزداد أهميته في ظل اعتماد ما يقرب من ١٠٠ دولة على نقل بضائعها عبر إيران، ومن شأنه أن يحقق الخطة الإيرانية

رئيسي في إيران. ووفقاً للبيانات التي سجّلتها الجمارك الإيرانية للشهور العشرة الأولى من السنة التقويمية الإيرانية الماضية - التي انتهت في مارس ٢٠٢٣ - تبلغ قيمة صادرات طهران إلى بكين ١٢,٦ مليار دولار، بينما استوردت ما قيمته ١٢,٧ مليار دولار من البضائع من الصين.

ورغم العقوبات الغربية المفروضة على إيران، فإن الصين تُعد أكبر مستورد للنفط الإيراني - بقدر مليون برميل يومياً - في مقابل الحصول على خصم لا يقل عن ٢٥٪. وطبقاً لهيئة الجمارك الصينية، بلغ إجمالي التجارة في السلع غير النفطية مع إيران ١٥,٨ مليار دولار في عام ٢٠٢٢، بزيادة قدرها ٧٪ عن عام ٢٠٢١. واشترت الصين سلعاً بما في ذلك مواد البناء والمعادن والأغذية، بقيمة ٦,٥ مليار دولار من إيران في عام ٢٠٢٢، واشترت الجمهورية الإسلامية الإيرانية سلعاً، بما في ذلك السيارات والآلات الصناعية، بقيمة ٨,٢ مليار دولار خلال العام ذاته (١٥).

**ج- تخلى العقوبات:** تكمن رغبة إيران في تعزيز علاقتها مع بعض القوى الشرقية مثل روسيا والصين إنطلاقاً من قدرة هاتين الدولتين على مساعدتها في تخلي العقوبات المفروضة عليها من قبل القوى الغربية؛ حيث تسببت العقوبات الأمريكية المفروضة على صادرات النفط في العديد من المشكلات للاقتصاد الإيراني الربيعي الذي يعتمد في جزء كبير من دخله على الأموال القادمة من هذه الصناعة، ومع ذلك تمكنت إيران من الحفاظ على جزء معقول من صادراتها النفطية عن طريق التصدير من خلال السوق الرمادية للصين وبعض الدول الآسيوية الأخرى.

وأدى ذلك إلى مساندة الاقتصاد الإيراني في وقت تعاني فيه إيران أزمة اقتصادية طاحنة، يتجاوز خلالها معدل التضخم حاجز الـ ٦٠٪، ويزيد معدل البطالة على ١٢٪، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية وتساعد معدل شريحة الإيرانيين القابعين تحت خط الفقر (١٦).

**د- الاتفاق الاستراتيجي الشامل بين البلدين:** رغم إعلان توقيع هذه الاتفاقية بين طهران وبكين في عهد الرئيس الإيراني السابق حسن روحاني في مارس عام ٢٠٢١، فإنه تم التمويل على إمكان إدخالها حيز النفاذ خلال زيارة الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي إلى بكين في فبراير ٢٠٢٣. وهي عبارة عن خطة تموية تقوم على ضخ الصين



## تأثير تطور العلاقات الصينية - الإيرانية على المنطقة العربية

### مرقت زكريا

إلى تطوير علاقاته مع الدول العربية للحد من النفوذ الإيراني المتصاعد، وهو ما ظهر بشكل واضح في الزيارات التي قام بها السوداني لعدد من العواصم العربية مثل القاهرة وعمّان والرياض خلال الفترة القليلة الماضية (٢٠).

**ب- التأثير على دور واشنطن في المنطقة:** أدى انخراط الصين في علاقات أوسع مع دول المنطقة إلى تراجع دور الولايات المتحدة الأمريكية؛ حيث اتضحت أبرز مؤشرات ذلك في ظهور مطالب من بعض هذه الدول مثل العراق بضرورة الإعداد للخروج الأمريكي الكامل منها وهو ما تطالب به بعض القوى السياسية التابعة لإيران المتضامنة مع الصين مثل قوى الإطار التنسيقي الشيعي، بالتمازى مع أن العلاقات بين الصين والعراق ذاتها شهدت طفرة كبيرة خلال فترة الدراسة، الأمر الذي أثر بالسلب على وجود الشركات الأمريكية في بغداد. وفي هذا السياق، تخطى معدل التبادل التجاري بين البلدين حاجز الـ ٢٠ مليار دولار، وفي عام ٢٠٢١ فاز تحالف يضم شركات «هولدر» و«نكير» و«سان يان» الصينية بمشاريع صناعية بقيمة تصل لنحو ٢٠ مليار دولار في محافظة المثنى جنوب العراق، ونجح المكتب الهندسي الثالث للإنشاءات الصينية في الحصول على عقد آخر بقيمة ١,٣٩ مليار دولار لإقامة مشاريع بنية تحتية في العراق (٢١).

وعلى الجانب الآخر، كشفت بعض التقديرات عن تراجع الدور الأمريكي في العراق على الجانب السياسي والاقتصادي، ولاسيما في ظل القيود الكثيرة التي فرضتها واشنطن على بغداد فيما يتعلق بهتريب الدولار وغسيل الأموال وتفتش الفساد، ولاسيما في ظل وجود فاعلين آخرين مثل روسيا والصين (٢٢). وكذلك، أدى التضامن الكبير بين طهران وبكين إلى أن تتطور علاقة الصين بسوريا أيضاً، وظهر ذلك في الزيارة التي قام بها الرئيس السوري بشار الأسد إلى الصين في ٢١ سبتمبر ٢٠٢٢، والتي تمخض عنها توقيع اتفاقية تعاون استراتيجية شامل بين البلدين، وكانت بمنزلة رسالة غير مباشرة تدل على تحدى العقوبات الأمريكية المفروضة على الصين، ولاسيما أن هذه الأخيرة أرسلت طائرة خاصة إلى دمشق لنقل بشار الأسد إلى مدينة «هانغتشو» بشرق الصين (٢٣).

وتأسيساً على ذلك، يمكن القول إن المنطقة العربية بشكل خاص والشرق الأوسط بشكل أعم بات يُعد أحد أبرز

الهادفة إلى زيادة استثماراتها مع الصين إلى ١٠٠ مليار دولار خلال السنوات العشرين المقبلة (١٩).

### ثانياً: تأثير تطور العلاقات الصينية - الإيرانية على المنطقة العربية:

اتضح تأثير التطور الحادث في العلاقات الصينية الإيرانية في المجالات المختلفة من خلال أبعاد عدّة تمثلت في:

#### ١- المجال السياسي:

**أ- إحداه انفراجة في أزمات دول المنطقة:** كان للتقدم السياسي في العلاقات الصينية الإيرانية وهو الأمر الذي اتضحت أبرز مؤثراته في التقارب الملحوظ بين بكين وطهران عقب الخروج الأمريكي من الاتفاق النووي في مايو عام ٢٠١٨، ومجيء حكومة رئيسي في أغسطس لعام ٢٠٢١ دور كبير في تشجيع طهران على تبني سياسة خارجية تميل إلى تطوير العلاقات مع القوى الكبرى في الشرق ولاسيما فيما يتعلق بروسيا والصين، وكذلك دول المنطقة العربية، وهو ما أدى إلى قيام الصين بدور الوساطة لاستئناف العلاقات بين طهران والرياض في مارس ٢٠٢٢، وكذلك كان له تأثير واضح على أزمات دول المنطقة.

وكشفت بعض التقديرات عن أن الصين مارست ضغطاً كثيرة على إيران بشأن كون الميليشيات المسلحة التابعة لها من أبرز عوامل عدم الاستقرار الموجود في المنطقة العربية، وهي نقطة ترغب الصين في ضمانتها عدم تأثيرها على استثماراتها المتنامية مع دول المنطقة، خاصة في بعض المشروعات العملاقة التي تُعد نواة رئيسية لصعود الصين عالمياً مثل مبادرة الحزام والطريق والتي تُعد المنطقة العربية جزءاً رئيسياً منها.

وبالفعل ظهرت مؤشرات بارزة على ذلك ولاسيما بعد استئناف العلاقات بين إيران والمملكة العربية السعودية تمثلت في ظهور نوع من التهدة في اليمن بين جماعة الحوثي المدعومة إيرانياً والحكومة المعترف بها دولياً المحسوبة على الرياض وهو ما تجلت أبرز ملامحه في جولات تبادل الأسرى واتفاقات إيقاف إطلاق النار بين الطرفين. وتوازي ذلك، مع عودة سوريا إلى جامعة الدول العربية وحضور الرئيس السوري بشار الأسد للقمّة الـ ٢٢ لجامعة الدول العربية في منتصف مايو ٢٠٢٢. وكذلك، اتجه رئيس الوزراء العراقي شياع السوداني

بالأهمية بالنسبة لها، فإن هذا الأمر تغير خلال الفترة الأخيرة ولاسيما عندما باتت الصين تتعامل ببرامجياتية بحتة تتطلب منها في بعض الأحيان تغليب مصالح طرف على حساب الآخر.

واتضح ذلك بشكل بارز قبيل الزيارة التي قام بها الرئيس الصيني شي جى بينج في ديسمبر عام ٢٠٢٢، ودعمه الحل السلمي بشأن الجُزر الإماراتية الثلاث المتنازع عليها مع إيران، فضلاً عن مطالبة طهران بالكف عن زعزعة استقرار وأمن المنطقة، وهو ما تم رفضه بشكل كبير من قبل إيران التي تدعى أن الجُزر الثلاث (طنب الكبرى والصغرى وأبوموسى) هي ملكية إيرانية خالصة.

فرغم التأييد الصيني الذي حظيت به أبوظبى في قضية الجُزر الثلاث في أثناء زيارة الرئيس الصيني إلى المملكة العربية السعودية في ديسمبر من العام الماضى، فإنه بعد فترة قصيرة للغاية زار مسئول رفيع المستوى من الحزب الشيوعى الصينى إيران، وأكد أن بكين حريصة على استمرار علاقتها مع طهران، بل وتطويرها أيضاً باعتبارها شريكاً موثوقاً به، مشدداً على دعم وحدة أراضيها (٢٦).

## ٢- المجال العسكرى والأمنى :

**أ- اقتحام صينى لسوق السلاح بالمنطقة العربية :**  
أسفرت زيادة وتيرة التعاون السياسى والاقتصادى بين كل من إيران والدول العربية من جانب والصين من جانب آخر إلى انخراط صينى أكبر فى القضايا العسكرىة والأمنية داخل المنطقة ولاسيما فيما يتعلق بمبيعات السلاح. وظهرت أبرز مؤشرات ذلك فى صفقات السلاح الكبيرة التى دخلت فيها الصين مع كل من المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية، والتى كانت كل منهما حليفاً تقليدياً للولايات المتحدة الأمريكية.

وفى هذا السياق، أعلنت صحيفة آسيا تايمز فى مايو لعام ٢٠٢٢ أن القوات الجوية المصرية تستعد للحصول على ١٢ طائرة من طراز *J-10C* من شركة تشنغدو الصينية لصناعة الطائرات، وهى مقاتلة متعددة المهام تتميز بأنظمة الحرب الإلكترونية المتقدمة ورادار مجموعة المسح الإلكتروني النشط (*AESA*). وكذلك، كشف تقرير معهد ستوكهولم الدولى لأبحاث السلام لعام ٢٠٢٢ عن أن المملكة العربية السعودية تهدف إلى تنويع موردي الأسلحة لتوسيع

ساحات التنافس بين واشنطن وبكين، ففى الوقت الذى انخرطت فيه واشنطن فى قضايا منطقة شرق آسيا والوجود بالمجال الحيوى للصين، بل وعقد شراكات اقتصادية وتحالفات عسكرية مع بعض دول هذه المنطقة مثل استراليا واليابان والهند على غرار تحالف (الحوار الأمنى الرباعى) *Quadrilateral Security Dialogue* (كواد)، ارتكزت الاستراتيجيات الحديثة للصين على التمدد فى المناطق التى كانت تُعد نفوذاً تقليدياً للولايات المتحدة الأمريكية مثل المنطقة العربية (٢٤).

**ج- تصاعد النفوذ الصينى:** أدى تطور العلاقات الصينية مع إيران منذ ولاية إبراهيم رئيسى إلى تعزيز الوجود الصينى فى المنطقة العربية، وهو الأمر الذى اتجهت بكين على أثره إلى تكوين شراكات استراتيجية شاملة مع الدول العربية، وهو ما ظهرت أبرز مؤشرات فى تعزيز التعاون بين الطرفين فى إطار بعض المبادرات المهمة مثل مبادرة «المنتدى الصينى العربى» وهو عبارة عن منصة حوار رسمية بين الصين وجامعة الدول العربية.

ولكن اللافت للانتباه فى هذا السياق، أن الصين لطالما حاولت التعامل مع هذا الأمر بذكاء شديد من خلال الموازنة بين مصالحها مع الدول العربية وبعض القوى الإقليمية الأخرى الفاعلة فى المنطقة مثل إيران وتركيا. ومن المرجح أن يدفع وجود بكين المتنامى بالمنطقة إلى مشاركة أوسع فى نهاية المطاف، خاصة أن الترتيبات السياسية الإقليمية الناشئة تمهد الطريق لتحديات جديدة من شأنها زيادة دور القوى الإقليمية وسط انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية وبالتالي، يمكن أن تقوم الصين بدورها المعتاد فى حل الخلافات المتواصلة بين دول المنطقة، بما يؤدى لمزيد من الاستقرار (٢٥).

**د- محاولة ضمان الدعم الصينى فى القضايا الخلافية بين دول المنطقة:** أدى انخراط الصين بشكل كبير فى علاقات أوسع مع دول المنطقة إلى حدوث تنافس بين إيران ودول المنطقة العربية، ولاسيما دول الخليج التى تحظى بالقدر الأكبر من التعاون مع الصين. ورغم اتباع الصين ما يعرف بسياسة «التحوط الاستراتيجى» مع كل من إيران والدول العربية بما يُمكنها من تطوير علاقات دبلوماسية واقتصادية قوية دون الإضرار بالأطراف الأخرى التى تحظى



## تأثير تطور العلاقات الصينية - الإيرانية على المنطقة العربية

### مرقت زكريا

وأفاد تقرير للبنيتاجون في فبراير لعام ٢٠٢٢ بأن بكين تستعد لتوسيع نشاطها العسكري بما يتضمن تأسيس ما يشبه القواعد العسكرية في عدة دول عربية من بينها سلطنة عمان والبحرين والمملكة العربية السعودية واليمن، بينما تأتي مصر والكويت وقطر والإمارات العربية المتحدة في مرحلة ثانية. يأتي ذلك بالأساس كنتيجة للتعاون الموسع بين بكين وطهران التي تُعد ذاتها من اللاعبين الرئيسيين في المنطقة العربية (٢٧).

**ج- توسيع التعاون بين الصين ودول المنطقة في مجال الأمن غير التقليدي:** فرض تعزيز التفاهم بين إيران والصين وتراجع الدور الأمريكي بالمنطقة تداعيات إيجابية فيما يتعلق بظهور أنماط جديدة من التعاون على المستوى الأمني بين بكين والمنطقة العربية، خاصة فيما يتعلق بالأمن غير التقليدي؛ فالى جانب الجهود المشتركة لمكافحة كوفيد-١٩ وتغير المناخ، كان هناك ارتفاع في التدريب المشترك على مكافحة الإرهاب والتعاون في مجال الأمن السيبراني والرقمي، وهو ما ظهرت أبرز مؤشراتته في توقيع مبادرة التعاون في مجال أمن البيانات بين الصين وجامعة الدول العربية في عام ٢٠٢١.

وشهدت السنوات اللاحقة على ذلك، تصاعد معدلات التعاون العربي الصيني في مجالات أمنية جديدة مثل قيام الصين بتدريب ١٥٠٠ مواطن عربي على أمن الشبكات، بالتوازي مع تعزيز التعاون في مكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب والتطرف وتنسيق الجهود وتبادل المعرفة في مجالات الاستخبارات المتعلقة بمخاطر الإنذار المبكر وتقييم المخاطر الأمنية ومنع الجرائم السيبرانية. كما تدرج التقنيات ذات الاستخدام المزدوج أيضاً ضمن نطاق التعاون الأمني.

وبالإضافة إلى ذلك، تناولت مجالات التعاون الطيران والفضاء، بما يتضمن التزام الصين بتنفيذ سلسلة من مشاريع الاستشعار عن بُعد والاتصالات الفضائية في الخليج، فضلاً عن استغلال الموارد الفضائية وتوسيع البنية التحتية الفضائية. ورغم أن هذه الأنماط من التعاون تبدو مدنية في ظاهرها، فإنها يمكن أن يكون لها تطبيقات عسكرية متميزة مثل إمكانية الوصول إلى المعلومات العسكرية من نظام «بيبدو» للملاحة عبر الأقمار

وتعميق شبكات تعاملاتها الدولية لتقليل التداعيات السلبية للقيود الغربية على مبيعات الأسلحة (٢٧).

وأشارت بعض التقديرات إلى أن الشركة السعودية للصناعات العسكرية (SAMI) أجرت مفاوضات مع مجموعة الصناعات الشمالية الصينية (نورينكو)، وهي شركة دفاع مملوكة للدولة، لشراء أسلحة مثل طائرات الاستطلاع بدون طيار وأنظمة دفاع جوي. وهو ما حذر على أثره مسؤولون أمريكيون الدول العربية من هذا الاعتماد على الأسلحة الصينية، مبررين ذلك بأنها قد تقوض من قدرة الجيش الأمريكي على الاندماج والقيام بمهامه تجاه شركائه في المنطقة. وأشارت بعض الإحصائيات في هذا الإطار إلى أن مبيعات الأسلحة الصينية في المنطقة العربية زادت بنسبة ٨٠٪ خلال العقد الماضي، نتيجة لتوسع علاقات بكين مع دولها، واستعدادها لتسليم الأسلحة بشكل أسرع وبشروط أقل من واشنطن (٢٨).

**ب- تعزيز الدور الصيني في مكافحة القرصنة والأمن البحري بالمنطقة:** تمت ملاحظة اهتمام الصين بالمنطقة العربية على مستوى الأمن البحري منذ إرسالها

أول فرقة عمل للمرافقة البحرية إلى خليج عدن في عام ٢٠٠٨. ورغم أن الهدف من الوجود الصيني كان يتمحور حول مكافحة القرصنة، فإنه تم تعزيز هذا الدور فيما بعد من خلال وجود «بحرية جيش التحرير الشعبي» في خليج عدن، والتي كانت ولا تزال تُعد إحدى الركائز الأساسية لتطوير العلاقات مع الدول العربية. فبحلول عام ٢٠١٠، كانت فرقة عمل المرافقة البحرية التابعة لها المكوّنة من ثلاث سفن قد عبرت مضيق هرمز وأجرت أول زيارة لدولة عربية عندما وصلت إلى ميناء زايد في أبوظبي في مارس من ذلك العام (٢٩).

وفي السياق ذاته، نفّذت الصين عمليات واسعة النطاق لإنقاذ مواطنيها من ليبيا في عام ٢٠١١ واليمن في عام ٢٠١٥، الأمر الذي أدى لتعزيز حضورها بالقرب من الممرات البحرية الحاسمة مثل مضيق هرمز وباب المندب. وبداية من عام ٢٠٢١، أرسلت بحرية جيش التحرير الشعبي سفناً إلى إيران والكويت وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية، وتواصل توطيد علاقاتها مع القوات البحرية التابعة للدول العربية، من خلال إجراء تدريبات عسكرية مع هذه الدول (٣٠).



من موقعها الاستراتيجي وقدرتها على العمل كمرکز إقليمي مهم للتصنيع والشحن البحري (٣٤).

وأسفر تطور العلاقات بين طهران وبكين عن اتجاه هذه الأخيرة إلى الاستثمار بكثافة في دول مثل العراق وسوريا، ولاسيما فيما يتعلق بمشروعات البنية التحتية وإعادة البناء؛ حيث أشارت الإحصاءات إلى أن العراق كان أكبر مستفيد من قروض مبادرة الحزام والطريق في عام ٢٠٢١، وحصل على نحو ١٠,٥ مليار دولار من عقود البناء في عام تم اختتامه بإعلان أن الصين ستبنى ١٠٠٠ مشروع ضخم لدى العراق.

وشهد عام ٢٠٢٢ قيام الدول العربية بشكل جماعي بتوسيع تعاونها في مبادرة الحزام والطريق مع الصين؛ حيث تلقت نحو ٢٢٪ من مشاركات مبادرة الحزام والطريق (ارتفاعاً من ١٦,٥٪ في العام السابق) ونحو ٢١٪ من حجم استثمارات الصين - ضعف حصة عام ٢٠٢١. وكانت المملكة العربية السعودية ثاني أكبر متلق وطني لاستثمارات مبادرة الحزام والطريق في العام الماضي، بقيمة ٥,٦ مليار دولار، بعد المجر (٣٥).

**ثالثاً: مقترحات لمواجهة بعض التدايعات السلبية الناتجة عن تطور العلاقات الصينية - الإيرانية على المنطقة العربية :**  
يمكن العرض لهذه المقترحات فيما يلي:

#### ١- المجال السياسي :

**أ- دفع الصين نحو المزيد من الاستقرار بالمنطقة:**  
يمكن الحد من التدايعات السلبية المرتبطة بالتنافس الإيراني العربي لتعزيز العلاقات مع الصين على المستوى السياسي، من خلال سعى هذه الأخيرة إلى تبنى استراتيجية أكثر حذراً، لمنع فقدان التأثيرات الإيجابية لجهود تعزيز الاستقرار التي تقوم بها في المنطقة. ومن الأفضل أن تتجنب الصين الانحياز إلى أطراف بعينها على حساب الآخرين، ولاسيما خلال الزيارات التي يقوم بها مسئولوها إلى دول المنطقة.

**ب- اتجاه دول المنطقة نحو سياسة خارجية أكثر توازناً:** سيؤدي تعزيز بكون دورها بالمنطقة العربية إلى إيجاد فرص واعدة لدول المنطقة بتنويع سياساتهم الخارجية والابتعاد عن سياسة الاعتماد على الولايات المتحدة

الاصطناعية الصيني، الذي يعمل على تحسين القدرات الاستخباراتية والأسلحة الموجهة بدقة (٣٢).

#### ٣- المجال الاقتصادي :

**أ- تعزيز الانفتاح الاقتصادي الإيراني على دول المنطقة:** توافق تطور العلاقات الإيرانية الصينية مع أحد المحددات الرئيسية لأجندة السياسة الخارجية لطهران في عهد إبراهيم رئيسي والتي تمثلت في توسيع علاقات إيران مع دول المنطقة العربية، وكان تعيين وزير الخارجية الإيراني حسين أمير عبد اللهيان الخبير في شؤون المنطقة والسفير السابق لدى عدد لا بأس به من دولها مؤشراً بارزاً على ذلك.

وأدى ذلك في مجمله إلى رفع معدل التبادل التجاري بين إيران والدول العربية بشكل عام ولاسيما الدول الخليجية؛ حيث أعلن المدير العام لمكتب آسيا الوسطى والقوقاز وروسيا في منظمة التجارة الإيرانية رحمة الله خرمالي في يونيو ٢٠٢٢ أن حجم التبادل التجاري بين إيران ودول الخليج العربي وصل خلال الشهرين الأوَّلين من العام الإيراني الحالي (يبدأ في ٢١ مارس) إلى أكثر من ٢ مليارات دولار، ورغم انخفاض هذا الرقم فإنه يُعد تحسناً كبيراً، ولاسيما أن بعض هذه الدول وهي المملكة العربية السعودية كانت قد قطعت علاقاتها السياسية والاقتصادية مع إيران قبيل الهجوم على سفارتها في إيران عام ٢٠١٦ (٣٣).

**ب- تصاعد وتيرة التعاون الاقتصادي بين الصين ودول المنطقة:** كشفت بعض التقديرات عن أنه في الوقت الذي عززت فيه الصين علاقاتها الاقتصادية مع إيران من خلال اتفاق تعاون استراتيجي لمدة ٢٥ عاماً مع إيران، فقد زادت أيضاً من تعاونها الاقتصادي مع الدول العربية؛ حيث عمقت الصين علاقاتها الاقتصادية مع بعض الدول الخليجية مثل المملكة العربية السعودية والإمارات والبحرين وقطر والكويت وسلطنة عُمان والعراق ومصر، خاصة في مجالات استراتيجية مثل البنية التحتية والاتصالات والتكنولوجيا والطاقة، والتي تُعد الصين من الدول الرائدة فيها.

واتضح ذلك بشكل جلي في مشاركة بكين في تجديد البنية التحتية للمسجد الحرام، وبناء المنطقة الاقتصادية المركزية بالعاصمة الإدارية في جمهورية مصر العربية، والتي تتمتع بأهمية استراتيجية كبيرة لدى الصين، انطلاقاً



## تأثير تطور العلاقات الصينية - الإيرانية على المنطقة العربية

### مرقت زكريا

#### ٣- المجال الاقتصادي :

**أ- نهج صيني يقوم على المبادرات الاقتصادية المتعددة الأطراف:** يمكن التغلب على التنافس الاقتصادي بين إيران ودول المنطقة بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي مع الصين من خلال استخدام هذه الأخيرة أدواتها الاقتصادية للتأثير على النخب السياسية والاقتصادية في كل من المنطقة العربية وإيران للتفاعل في إطار جماعي وتجنب الخلافات السياسية من أجل ضمان حد من الاستقرار يوفر بيئة حاضنة لتنامي الأنشطة الاقتصادية الصينية مع دول المنطقة. فبالنظر إلى الاضطرابات في أسواق الطاقة العالمية منذ الحرب الأوكرانية، تحتاج الصين إلى الاستقرار في الشرق الأوسط؛ حيث تحصل على أكثر من ٤٠٪ من وارداتها من النفط الخام من القوتين الإقليميتين في المنطقة وهما المملكة العربية السعودية وإيران.

**ب- مراعاة الصين مصالح واشنطن بالمنطقة:** يجب على الصين أن تتجنب الاحتكاك المباشر بشكل سلبي مع الولايات المتحدة الأمريكية ولاسيما فيما يتعلق بمصالحها الاقتصادية مع بعض دول الخليج والعراق التي تحظى بعلاقات متميزة مع واشنطن. بل ويمكن للصين في إطار النهج التعددي أن تتشارك مع الولايات المتحدة الأمريكية ودول المنطقة العربية وإيران في بعض المشروعات الاقتصادية، الأمر الذي من شأنه أن يُحد من تأثير النداءات السلبية للملفات السياسية الخلافية على العلاقات الاقتصادية.

**ج- دفع الصين نحو مزيد من الإصلاحات الاقتصادية في المنطقة العربية:** بالنظر إلى التضارب في السياسات الاقتصادية بين الصين من جانب وكل من الدول العربية وإيران من جانب آخر، يمكن لبيكين أن تبذل المزيد من الجهود الهادفة إلى الحد من النتائج السلبية المرتبطة باختلاف نهج الأنظمة الاقتصادية. كما يمكن أن يأتي ذلك على غرار الإصلاحات التي تقوم بها الصين في الداخل لديها بما يضمن النمو السريع العالي الجودة من خلال تأكيد دور الدولة في تلبية الاستهلاك المحلي، ووقف تراكم الديون المتسارع، وإعادة توزيع الثروة لمعالجة عدم المساواة الاقتصادية واستخدام قطاع التكنولوجيا كمحرك لنمو طويل الأجل.

الأمريكية ولاسيما فيما يتعلق بدول الخليج. وهو ما اتضحت أبرز مؤشرات في اتجاه بعض القوى الفاعلة في المنطقة مثل المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وجمهورية مصر العربية في بناء شراكات مع بعض القوى الكبرى الأخرى مثل روسيا أيضًا، والشاهد على ذلك هو الموقف الذي تبنته هذه الدول الثلاث من العملية العسكرية الروسية الخاصة في أوكرانيا.

#### ٢- المجال العسكري والأمني:

**أ- عدم اتباع دول المنطقة سياسات استنزافية لواشنطن:** يمكن الحد من النداءات السلبية على العربية الناتجة عن تطور العلاقات الإيرانية الصينية على المستوى الأمني من خلال مراعاة دول المنطقة دور الولايات المتحدة الأمريكية الذي مازال موجودًا بالمنطقة، ولاسيما في ظل اعتقاد واشنطن بأن الصين تُوسّع من دورها بالمنطقة العربية بغرض التجسس على أشطنتها. والشاهد على ذلك، هو أنه عندما كشفت بعض المصادر الاستخباراتية عن نية الإمارات العربية المتحدة منح قاعدة عسكرية للصين لديها، واجهت رد فعل قويًا من قبل الولايات المتحدة الأمريكية حتى تم التخلي عن الفكرة، وهو الأمر الذي قد يدفع الصين خلال المرحلة المقبلة إلى الانخراط بقوة في المنطقة على الصعيد الأمني.

**ب- اتجاه الصين نحو العمل من خلال المبادرات الأمنية المشتركة:** يمكن للصين أن تتبع مقاربة تقوم على « السلام من خلال التنمية » من خلال تعزيز « التصورات الأمنية المشتركة »، والتي تختلف عن « التصور الأمني التقليدي » بقيادة الغرب والذي يركز على السعي لتحقيق الأمن من خلال هزيمة العدو والحفاظ على تحالفات عسكرية حصرية. ويمكن أن يتم ذلك من خلال بعض المبادرات الصينية التي بإمكانها أن تهدف إلى تعزيز الحوار السياسي بين الدول المتنافسة ووضع ترتيبات متعددة الأطراف لتقليل انعدام الثقة وتوسيع المصالح المشتركة، ورغم أن هذا الأمر يفتقر إلى الوضوح على المدى القصير بشأن الآليات الفعلية لتحقيق هذه الأهداف، خاصة في ظل الصراعات المستمرة، فإنه يمكن اتباع استراتيجية طويلة الأمد بشأن ذلك، وهو الأمر الذي يحظى بالفاعلية في ظل دعوة السفراء الصينيين في المنطقة إلى اتباع نهج بديل للمبادرات الأمنية التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية فيها.

### خاتمة :

ليس من المتوقع أن تُطور بكين علاقاتها مع إيران إلى الحد الذي يُعرض مصالحها للخطر في أماكن أخرى من المنطقة العربية، فعلى الرغم من أن طهران تسعى لإظهار أن لديها بدائل عن الغرب، فإن سياسة بكين ستُمليها مصالحها الإقليمية والعالمية الأوسع - ليس أقلها - فيما يتعلق بالحاجة الملحة لتسوية إيران مسألة برنامجها النووي مع الغرب والتخلص من العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها.

ورغم حالة التهدة التي حظيت بها المنطقة عقب توقيع اتفاق استئناف العلاقات بين طهران والرياض بوساطة الصين، فإن ذلك لا ينفى أن الوضع الأمني في المنطقة العربية مثيراً للخلافات بالنظر إلى استمرار بعض الأزمات الطاحنة في المنطقة خاصة فيما يتعلق باليمن وسوريا. لذا، تواجه الصين تحدياً حقيقياً في حماية مصالحها والحفاظ على الأمن والاستقرار بالمنطقة، ويبقى دور الصين في ظل هذه الترتيبات الأمنية الناشئة غير واضح. ولذلك، من غير المتوقع أن تكون الصين مستعدة للقيام بالدور الذي تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية على الصعيد الأمني؛ حيث لم تُظهر بكين اهتماماً كبيراً بتحمل هذه المسؤولية حتى الآن. كما يمكن أن يكون النفوذ الصيني المُعزّز في إيران مفيداً في الواقع من حيث تقييد الأنشطة النووية الإيرانية والحد من الدعم النشط لوكلائها الإقليميين إذا تمكنت بكين وواشنطن من التوصل إلى تفاهات سياسية وأمنية بشأن هذا الأمر، ولاسيما أن إيران رفضت أن يكون دورها الإقليمي بالمنطقة أحد الملفات التي يمكن التفاوض بشأنها مع مجموعة (٤ + ١).

### المراجع :

- (1) Stephen Walt, Keeping the World "Off-Balance": Self-Restraint and U.S. Foreign Policy. In J.Ikenberry (Ed.), America Unrivaled: The Future of the Balance of Power, (New York, Cornell University Press, 2002), pp. 121-130.
- (2) Stephen M. Walt, International Relations: One World, Many Theories, Foreign Policy, No 110, Special Edition: Frontiers of Knowledge, Spring 1998, P. 31.
- (٣) نقلاً عن صحيفة المتعلمين الصادرة بالفارسية: محمد جهاد، چالشها و راهبردهای توسعه روابط ایران وچین، روزنامه فرهیختگان. <https://cutt.ly/w8RTBMM> (28 Feb 2023)
- (٤) نقلاً عن صحيفة (عالم الاقتصاد) الصادرة باللغة الفارسية: سيدمحسن قمصری، نشانهای تمایل چین برای توسعه روابط انرژی با ایران، دنیای اقتصاد. <https://cutt.ly/l8RIQqd> (23 Feb 2023)
- (٥) نقلاً عن صحيفة "شرق" الصادرة باللغة الفارسية: جاوید قرباناوغلی، توازن در سیاست خارجی، روزنامه شرق. <https://cutt.ly/M8RJ0LW> (25 Jul 2022).
- (٦) نقلاً عن صحيفة "الدبلوماسية الإيرانية": هال برنرز، كشورهايی كه برای شكست نظم امريكایی تلاش می کنند اتحاد روسیه، ایران وچین در برابر ایالات متحده، دیپلماسی ایرانی. <https://rb.gy/kals1f> (6 Sep 2022).
- (7) Taylore Roth, China-Iran Relations: A Limited but Enduring Strategic Partnership, U.S.-China Economic and Security Review Commission, June 28, 2021, pp 5-9.
- (8) Nadeem Ahmed Moonakal, The Impact and Implications of China's Growing Influence in the Middle East, The Diplomat. <https://goo.su/QbcbB> (9Jul 2022).
- (٩) نقلاً عن موقع الدبلوماسية الإيرانية الصادر باللغة الفارسية: حسن كرمی نژاد، چه كنیم روابط پکن و كشورهاي عربی تهدید نشود مسئله چین و امنیت منطقه ای جمهوری اسلامی ایران، دیپلماسی ایرانی. <http://goo.su/NHleg>(4Jan 2023).



- (10) Vahid Ghorbani, An Analysis of China's Military: Diplomacy towards Iran, Iranian Review of Foreign Affairs, Vol. 12, No. 1, Winter- Spring 2021, pp. 279-305.
- (11) Tuvia Gering, Jason M. Brodsky, Not "business as usual": The Chinese military's visit to Iran, The Middle East Institute. <https://goo.su/2ZjBTN> (16May 2022)
- (12) Ibid.
- (13) نقلاً عن صحيفة شرق الصادرة باللغة الفارسية: - وزير اقتصاد: ٢٠ تفاهمنامه اقتصادي ايران با چين امضا ميشود، روزنامه شرق. <https://t.ly/Wm2S> (14 Feb 2023).
- (14) How Will Ebrahim Raisi Deal With China?, The Gulf International Forum, <https://gulffif.org/how-will-ebrahim-raisi-deal-with-china/> (10 Jul 2021).
- (15) Raisi's visit to Beijing expected to deepen China-Iran relations, consolidate traditional friendship, Global Times. <https://www.globaltimes.cn/page/202302/1285281.shtml> (12Feb 2023).
- (16) Iran Boosts Cheap Oil Sale to China Despite Sanctions, Voice of America. <https://www.voanews.com/a/iran-boosts-cheap-oil-sale-to-china-despite-sanctions-/6935635.html> (26Jan 2023).
- (17) نقلاً عن موقع الدبلوماسية الإيرانية الصادر باللغة الفارسية: عبدالرحمن فتح الهی، اندر حکایت قراردادی پر حاشیه: سند همکاری ٢٥ ساله ایران و چین، "فرصت" یا "تهدیدی" برای متافع تهران، دیپلماسی ایرانی. <https://goo.su/fOMhHP> (10 Jul 2020).
- (18) Parviz Ahadi, China's road and belt strategy and the role of Iran's sphere of influence, Political Sociology Research Journal, Volume 3, Issue1, November 2020, Pp 994-1017.
- (19) نقلاً عن دورية العلاقات الخارجية الصادرة باللغة الفارسية: محسن شریعتی نیا، حمیدرضا عزیزی، همکاری ایران و چین در کمربند اقتصادی جاده ابریشم، فصلنامه روابط خارجی، سال نهم، شماره چهارم، زمستان ١٣٩٦، ص ص ١-٥.
- (20) Nadeem Ahmed Moonakal, Ibid.
- (21) شراكة نوعية: كيف تطورت العلاقات النفطية بين العراق والصين؟، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة. <https://shorturl.at/mtMQ9> (15 feb 2021)
- (22) Marc Lynch, Does the Decline of U.S. Power Matter For the Middle East?, Carnegie Endowment for International Peace. <https://shorturl.at/begJ0> (March 19, 2019).
- (23) تقاطع المصالح: ما دلالات زيارة الرئيس السوري إلى الصين؟، الحائط العربي. <https://shorturl.at/nwyP7> (24 sep 2023).
- (24) Aya Batrawy, Rivals Saudi Arabia and Iran restore ties, with China's help. Here's why it matters, Npr. <https://shorturl.at/hxCIQ> (10 Mar 2023)
- (25) Nadeem Ahmed Moonakal, Ibid.
- (26) نقلاً عن صحيفة "آفتاب يزد" الصادرة باللغة الفارسية: فرشيد فرحناکيان، تاثیر ژئواستراتژی چین در عربستان بر ایران، روزنامه آفتاب يزد. <https://aftabeyazd.ir/index.php?newsid=253> (24 Dec2022)
- (27) Gabriel Honrada, China seizing US arms markets in the Middle East, Asia Times. <https://shorturl.at/fuK04> (26 May 2023)
- (28) Alvite Ningthoujam, The Middle East: An Emerging Market for Chinese Arms Exports, The Diplomat. <https://shorturl.at/fszO7> (June 25, 2021).
- (29) Camille Lons, China's great game in the Middle East, European Council On Foreign Relations. [https://ecfr.eu/publication/china\\_great\\_game\\_middle\\_east/](https://ecfr.eu/publication/china_great_game_middle_east/) (October 21, 2019).
- (30) Blake Herzinger, Ben Lefkowitz, China's Growing Naval Influence in the Middle East, The Washington Institute for Near East Policy. <https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/chinas-growing-naval-influence-middle-east> (Feb 17, 2023).
- (31) Tuvia Gering, Full throttle in neutral: China's new security architecture for the Middle East, Issue Brief, February 15, 2023.
- (32) Ibid.
- (33) حجم التبادل التجاري بين إيران ودول الخليج الفارسي يبلغ أكثر من ٣ مليارات دولار خلال شهرين، وكالة أنباء مهر. <https://shorturl.at/fTUV8> (26 Aug 2023)
- (34) Nadeem Ahmed Moonakal, Ibid.
- (35) Nicholas Larsen, Warming China-Arab, Relations Are Dramatically Reorientating the Global Economic Landscape, International Banker. <https://shorturl.at/coxE4> (March 14, 2023).